

التربية لحقوق الإنسان والحرية الأكاديمية

ارتأينا استهلال تقرير جمعية حقوق المواطن حول تضعف الديمقراطية بموضوع التربية والتعليم. لا ينمو المجتمع الديمقراطي، حيث المواطنون الناشطون ملتزمون بقيم حقوق الإنسان، والتسامح، واحترام الآخر، لا ينمو من فراغ، ويقوم جهاز التربية والتعليم بدور حيوي في خلق هذا المجتمع. في مقدور جهاز التربية والتعليم المساعدة في ضمان استقرار الديمقراطية، من خلال تعريف الطلاب على قيم تنضاف إلى تلك التي ينكشفون لها في بيوتهم وفي وسائل الإعلام، ومن خلال ثقافة الاستهلاك، وبتشجيع من أصحاب المصالح الاقتصادية. تمكن التربية للقيم الديمقراطية، التي تعرف الطلاب على آراء ومواقف متنوعة، وتعلمهم مهارات تجميع المعلومات، وتحليلها برؤية نقدية وتفكير مستقل، هذه التربية تمكن الطلاب/ الطالبات (والمواطنين/ المواطنات لاحقاً) من التعامل باحترام وتسامح مع آراء وروايات مختلفة، وتمكنهم كذلك من اختيار طريقهم ومواقفهم على نحو مستقل ومدروس.

في الفترة الأخيرة، وبالتزامن مع تدهور المعايير الديمقراطية في إسرائيل في مجالات أخرى، يبدو أن التربية للديمقراطية قد تضررت هي كذلك، ويبدو أن هذه التربية تتعرض لهجوم. يجري التعامل اليوم مع مضامين ترتبط بحقوق الإنسان، والتعددية، والحياة المشتركة (وهي مضامين كانت تحت سقف الإجماع)، كـ "خطيرة"، ومعتز عليها، وتحتل قيم "العسكرة" حيزاً كبيراً في الثقافة المدرسية. يُنتهك حق الأقلية العربية في الثقافة واللغة، وتقع حرية المعلمين والباحثين في الأكاديمية ضمن دائرة الخطر.

تتضاعف خطورة هذه النزعات على خلفية الاستطلاعات والدراسات التي تُظهر -على نحو يقطع الشك باليقين- أن مفهوم الديمقراطية يتمثل اليوم -ولا سيما في صفوف الشباب- في جوانبه الشكلية، أي في الاعتقاد أن النظام الديمقراطي هو ذلك الذي تُجرى فيه انتخابات حرة في أوقات ثابتة للبرلمان. في المقابل، ثمة تآكل خطير في فهم الجانب الجوهري للديمقراطية الذي يتجسد -في أساس ما يتجسد- في حماية حقوق الأقليات في المجتمع من هيمنة الأغلبية.¹ فعلى سبيل المثال، بين

¹ على سبيل المثال، وافق معظم المستطلعين في استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (78% في العام 2007 و 56% في العام 2008) على المقولة العامة: "يجب أن يحصل جميع الناس على الحقوق ذاتها، بصرف النظر عن مواقفهم السياسية"، لكن عندما فحص مجرّو الاستطلاع المواقف لزاء حقوق عينية، تبين أن تأييدها يشهد تراجعاً. وهكذا على سبيل المثال، وافق نصف المستطلعين على ضرورة توفير إمكانية للتعبير عن انتقاد حادّ لدولة إسرائيل، وأيد ما لا يزيد عن 54% حرية المعتقد الديني في العام 2007، ولم يؤيد الأمر في العام 2008 سوى 36%؛ نصف المستطلعين فقط (50% في العام 2007 و 56% في العام 2008) اعترفوا بضرورة تحقيق مساواة تامة بين اليهود والعرب. راجعوا [مؤشر](#)

استطلاع أُجْرِيَّ في شباط عام 2010 لصالح قسم التربية والتعليم في جامعة تل أبيب، وضمّ مئات أبناء الشبيبة من العرب واليهود في الفئة العمرية 15-18 عاماً، بين أنّ أبناء الشبيبة يؤيّدون في الظاهر النظام الديمقراطيّ، لكنّ تبين أنّ 80% من المستطلّعين (79% من اليهود) يفضلون نظاماً ديمقراطياً بقيادة لا يتفوقون معها، على نظام ديكتاتوريّ بقيادة يتفوقون معها. على الرغم من ذلك، تشير البيانات أنّ الديمقراطية بالنسبة لمعظم الشباب في إسرائيل تتمثّل في بعدها الشكليّ؛ في المقابل، لا يحظى البعد الجوهريّ لهذا النظام، ألا وهو حقوق الفرد والأقليّات، لا يحظى باعتراف وحماية، إذ اتّضح أنّ 46% من المشاركين اليهود في الاستطلاع لا يعتقدون بضرورة منح المواطنين العرب حقوقاً كاملة؛ ويعتقد 52% بضرورة منع العرب من أن يُنتخبوا للكنيست.²

بدون توفير الحماية للديمقراطية بعامة، ولحقوق الأقليّات بخاصّة، لا يمكن للديمقراطية الحقيقيّة أن تدوم مدّة طويلة.³ يفتح تأكل المواقف الديمقراطية الباب على مصراعيه لانتهاك هذه الحقوق، ولتجليات الكراهية، وغياب التسامح والعنف، وضعف أسس المجتمع الديمقراطيّ. العنصرية في إسرائيل تشهد في السنوات الأخيرة تفشياً خطيراً، وتتعاظم مشروعيتها الاجتماعية؛ وتنتهك حرّية تعبير الأفراد والمجموعات، وتتكاثر ظواهر نزع الشرعيّة عمّن يُنظر إليهم كمغايرين، بما في ذلك أعمال العنف التي تمارس ضدّ مجموعات الأقليّة في إسرائيل، كالعرب، والمهاجرين اليهود الجدد، والمثليّين والمثليّات، والحارديم (المتديّنين المتزمتين)، والمهاجرين الذين يقصدون البلاد للعمل.⁴

على هذه الخلفيّة، تتعاظم - كما ذكر - أهميّة التربية لقيم الديمقراطية، أي على حقوق الإنسان، والتسامح، والتعددية، والتفكير النقديّ، واحترام الآخر. يصف الفصل الذي نضعه بين أيديكم وضع التربية للديمقراطية داخل جهاز التعليم الإسرائيليّ بحسب بعض المجالات المركزيّة. في نهاية الفصل، ستردّ توصيات قامت جمعيّة حقوق الإنسان ببلورتها ابتغاء تعزيز التربية للديمقراطية. في نهاية المطاف، سيصبح تلاميذ اليوم مواطني الغد، وهم الذين سيرسمون صورة دولة إسرائيل في المستقبل.

¹ الديمقراطية الإسرائيليّة على موقع المعهد الإسرائيليّ للديمقراطية.

² لمزيد من البيانات في هذا الاستطلاع، تُرجى مراجعة [الخير على موقع ynet](http://ynet.com). يمكن العثور على نتائج مشابهة في [مؤشّر الديمقراطية 2004](http://ynet.com) الذي أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيليّ، والذي عالج مواقف أبناء الشبيبة.

³ للمزيد حول العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية راجعوا [مقدّمة تقرير "حقوق الإنسان في إسرائيل - صورة الوضع 2009"](http://ynet.com).

⁴ عالجتنا هذا الأمر ياسهاب في تقرير ["حقوق الإنسان في إسرائيل - صورة الوضع 2009"](http://ynet.com)، الذي نُشر في كانون الأوّل من العام 2009. راجعوا -على سبيل المثال- الفصل الذي يعالج [الكراهية والعنصرية](http://ynet.com). سنعاد التطرّق إلى هذا الموضوع في الفصول القادمة من تقرير الديمقراطية التي سننشر على هذا الموقع.

1. المدنيّات - غير كافٍ

في التسعينيات، عيّن وزير التربية والتعليم لجنة هدفها تطوير برنامج شامل لإكساب طلاب دولة إسرائيل موضوع المدنيّات (المواطنة). بعد مرور عام، قدّمت اللجنة التي ترأّسها البروفيسور مردخاي كريمنتسير تقريراً مفصّلاً جاء بعنوان "أن تكون مواطناً". وجاء فيه ما يلي: "مناعة وجودة النظام الديمقراطيّ يتأتّيان بمقدار التزام المواطنين بالفكرة الديمقراطية... ينبغي تقديم التربية للمواطنة لجميع الطلاب في جهاز التعليم. هذه التربية تشكّل شرطاً أساسياً للحياة داخل النظام الديمقراطيّ. كي تتكامل المهمة بالنجاح، حرّيّ بالتربية للديمقراطية أن تتجسّد من خلال مسار متواصل، على امتداد سنوات الدراسة، ومن خلال إجراء شموليّ، وتنسيق بين جميع مساقات التعليم، بالإضافة إلى تطوير بيئة مدنيّة في المدارس". وبحسب تقرير كريمنتسير، إنّ التربية لقيم الديمقراطية تُعتبر جوهر التربية المدنيّة في جميع الدول الديمقراطية.

قدّمت اللجنة مجموعة من التوصيات، في صلبها توسيع تدريس المدنيّات ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال حتّى نهاية المرحلة الثانويّة، وبناء مسار منظوماتيّ شامل ويشارك جميع المعلّمين والمديرين، بغية إكساب القيم الديمقراطية حتّى خارج دروس المدنيّات. وأوصت اللجنة -في ما أوصت- بخلق مُناخ مدنيّ وتعدّديّ في المدرسة، من خلال التشديد على أفكار الالتقاء مع الآخر، وفضّ الخلافات بواسطة النقاشات، وتطوير التفكير النقديّ لدى الطلاب.

تجدر الإشارة أنّه منذ تقديم تقرير كريمنتسير حصل تحسّن ملحوظ في تدريس المدنيّات من حيث الحجم، وكذلك في ما يتعلّق بمضامين التدريس وأساليبه. طُبّق القسم الأكبر من التوصيات، وهو -لا ريب- أمر يستحقّ الثناء. ويتبيّن من مسح أُجريّ في العامين 2007-2008 من قبل وزارة التربية والتعليم، ومركز التكنولوجيا التربويّة ("مطاح")، ومبادرات صندوق أفراهام، ومعهد فان لير -في القدس، يتبيّن أنّه ثمة ستّ وحدات في وزارة التربية والتعليم، تتلخّص وظائفها في تطوير موضوع التربية المدنيّة⁵ من خلال تطوير موادّ تدريسيّة ملائمة، وإجراء الاستكمالات للمدرّسين، وتوفير الميزانيّات لحصص المدنيّات، وغير ذلك. يتبيّن من المسح كذلك أنّ نحو 75% من المدرّسين في المدارس فوق الابتدائيّة قد شاركوا في استكمالات في مجال التربية للمواطنة، وأنّ 70% من المعلّمين

⁵ من الجدير بالإشارة أنّ المقصود هنا هو التربية المدنيّة بمفهومها الواسع، والذي يشمل -بالإضافة إلى التربية على القيم الديمقراطية- مواضيع مثل تطوير النزعة القياديّة، والهويّة الإسرائيليّة، والنشاط لصالح المجتمع المحليّ.

في المدارس في الدولة ينفذون أنشطة في الموضوع، بما في ذلك أنشطة الانخراط في المجتمع المحلي، والتربية البيئية، والتربية لحقوق الإنسان والتعددية الثقافية، وتشجيع الحوار بين المتدينين والعلمانيين، والتربية للحياة المشتركة بين اليهود والعرب.

بالإضافة إلى ذلك، منذ السنة الدراسية 2008-2009، أُلزم جميع طلاب الصفوف التاسعة بتعلم المدنيات لساعتين أسبوعيتين، وابتداءً من العام الدراسي الحالي (2009-2010) يُمتحن جميع خريجي الصفوف الثانية عشرة في امتحان مدنيات للبحروت بحجم وحدتي تعليم.

على الرغم من ذلك، هذا التحسن لا يستوفي المطلوب بتاتا، إذ لم تُطبّق جميع التوصيات، حيث يجري تدريس موضوع المدنيات في ستّ مراحل صفّية فقط (ثلاث منها في المرحلة الابتدائية، وواحدة في المرحلة الإعدادية، واثنان في المرحلة الثانوية)، لا بتسلسل ابتداءً من صفّ البستان حتّى الصفّ الثاني عشر كما أوصت اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، الكثير من المدارس ما زالت لا تُجري أيّ نشاطات تتعلق بالتربية المدنية، وثمة نقص في عدد المدرّسين من حملة شهادات التدريس في المدنيات، بينما لا يحظى المدرّسون الذين شاركوا في استكمالات في المجال بالمرافقة والمساعدة في المواد. وهكذا، على سبيل المثال، تبين في المسح الذي ذكر سابقاً أنّ 30% من المدارس في جميع المراحل العمرية لا تنفّذ أيّ نشاط له علاقة بالتربية المدنية والحياة المشتركة. وتفيد الكثير من المدارس الأخرى أنّ نشاطات التربية المدنية التي تُجرىها تتعلق بـ "المواطنة النشطة" (أي النشاطات المجتمعية المنتزعة من السياق الواسع لمشاركة المواطنين في الديمقراطية). وتلخّص الباحثات المسح (ص 30) على النحو التالي: "يعرض المسح صورة من الأنشطة المتفرّعة في مجال التربية للمواطنة في المدارس، لكن هذا النشاط لا يصل - في أحيان متقاربة - حدّ العمل التربوي الفعلي، أو يطبّق داخل دائرة ضيقة من المدرّسين والطلاب. هذا النشاط يتميّز - على وجه العموم - بالعشوائية وقصر مدّة التنفيذ، والخروج عن السياق المدنيّ الواسع".

بحسب تقديرنا، رغم مرور أربعة عشر عاماً على نشر تقرير كريميتسير، لا زالت التربية للديمقراطية وحقوق الإنسان يُنظر إليها، في وزارة التربية والتعليم، على أنّها متماثلة مع طاقم واحد (طاقم كريميتسير)، ومع موضوع واحد (موضوع المدنيات)، لا على أنّها موضوع يتجنّد جهاز التعليم بأكمله لدفعه إلى الأمام. بالإضافة إلى ذلك، تُولّد تصريحات وزير التربية والتعليم ورئيس السكرتارية

التربويّة، ومسؤولين كبار آخرين، تولّد الانطباع أنّ التربية للديمقراطيّة وحقوق الإنسان تبتعد عن أن تكون جوهر التربية المدنيّة في إسرائيل.

وثمة سبب آخر لضرورة تعزيز التربية للديمقراطيّة وحقوق الإنسان، هو التراجع الذي حصل في السنوات الأخيرة في كميّة معاشة أبناء الشبيبة لجوهر الديمقراطيّة وفهمه. يشير هذا التراجع إلى أنّه حتّى التطبيق الكامل لتوصيات اللجنة غير كافٍ إطلاقاً، وثمة حاجة اليوم إلى خطوات أكثر اتّساعاً وحزمًا من تلك التي أوصت بها اللجنة.

حتّى في العام 1996، أشار تقرير كريميتيسير إلى ما يحمله مفهوم الجمهور للديمقراطيّة من إشكاليّات، ويقول: "في صفوف غالبيّة أبناء المجموعات، يُعامل مع كونهم مواطنين كعنوان شكليّ في الأساس، وهزيل في المضامين، لا كأمر ذي مكانة رفيعة". ويواصل: "ثمة نزعة قويّة إلى الانغلاق لدى جزء من المجموعات، وتجاهل مجموعات أخرى، والتعامل معها بنمطيّة وبسليبيّة".

منذ ذلك الحين، تُظهر معظم الدلائل، بما في ذلك استطلاعات الرأي العامّ، وأعمال عنف في صفوف الشباب، ومظاهر العنصريّة وغيرها، تُظهر أنّ الوضع آخذ في التدهور. من هنا، إيقاف التدهور في القيم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان يتطلّب اليوم خطوات أكثر اتّساعاً وجوهريّة من تلك التي اتّخذت في الماضي. الآن على وجه الخصوص، من الحريّ بوزارة التربية والتعليم أن تُعزّز الجهود الذي يُبذل في التربية للديمقراطيّة وحقوق الإنسان، بغية وضح حدّ لهذه النزعات التي من شأنها تهديم الأسس الديمقراطيّة في الدولة.

2. يا له من أمر مخيف! إنهم يتحدثون عن حقوق الإنسان

يُدرج قانون التربية والتعليم الرسميّ مجموعةً من القيم التي يطمح التعليم الرسميّ في إسرائيل إلى تربية تلاميذه بحسبها. وبجانب تدويت القيم القوميّة اليهوديّة، يتحدّث القانون عن أنّ جزءاً من أهداف التربية الرسميّة هو: "تطوير نظرة ملؤها الاحترام لحقوق الإنسان، وللحريّات الأساسيّة، والقيم الديمقراطيّة، والامتثال للقانون، وثقافة وآراء الآخر [...] والتربية للعمل الدؤوب في سبيل تحقيق

السلام والتسامح في العلاقات بين البشر والشعوب"، والتربية للتفكير المستقل والنقدي، ومن أجل العدالة الاجتماعية والاعتراف بالحقوق المتساوية لجميع مواطني دولة إسرائيل. ويشدد كبار موظفي وزارة التربية والتعليم - وهي الجسم المسؤول عن تطبيق القانون - يشددون في بعض الأحيان على التزامهم بهذه القيم، لكن أفعالهم لا تتماشى في أحيان أخرى مع هذا الالتزام الصريح.

في السنة الفائتة على وجه التحديد، يبدو أن بعضاً من كبار المسؤولين في وزارة التربية والتعليم يبذلون جهداً استثنائياً لإبعاد الوزارة عن المضامين التي تتعلق بالتربية للديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتسامح وحرية التعبير. وقد نُشر - في ما نُشر - (صحيفة هآرتس) أن وزارة المعارف قد أمرت بإزالة اللوغو الخاص بها من موقع "القاسم المشترك"، الذي طوره "مركز التكنولوجيا التربوية" ("مطاح")، ومنظمة "مبادرات صندوق أفراهم"، الذي يقدم للطلاب والمدرسين مواداً تعليمية في مواضيع الديمقراطية والحياة المشتركة. بعد سنوات طويلة من تقبل وزارة التربية والتعليم لمضامين "مطاح"، تثير إزالة اللوغو الشعور بأن هذه المضامين لم تعد مقبولة في هذه الأيام، وأن الوزارة لا ترغب في التماثل معها.

في مسألة أخرى، أمرت مفتشات في وزارة التربية والتعليم في شهر آذار من هذا العام بإلغاء توزيع كتب أطفال تزين الرسومات فيها بنود وثيقة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقد سُوغ قرار الإلغاء بأنه في أحد الرسوم يظهر طرف ثدي أنثى. وبحسب النشر (nrg - معاريف)، بالإضافة إلى الرسومات لم يحظَ اثنان من بنود الوثيقة بإعجاب المفتشين. يُذكر أن هذا النص يُعتبر إلزامياً في جميع الدول الديمقراطية. البنود التي استاءت منها المفتشات تناول موضوع حرية العبادة والحق في الحصول على لجوء سياسي.

على الصعيد الميداني، في السنة الأخيرة، تعبر منظمات المجتمع المدني (التي تعالج موضوع التربية للديمقراطية وحقوق الإنسان) عن مشاعر وانطباعات ملخصها أن أمراً ما قد تغير، وأنها (المنظمات) تقف أمام تحديات لم يضطروا إلى مواجهتها في الماضي. يصف بعض الناشطين في هذه المنظمات إحساساً متعاضداً بنزع الشرعية عن عملهم من قبل أطراف في جهاز التعليم، ووصول الأمور حدّ المهجوم على التربية المدنية وعلى التربية للديمقراطية؛ وإحساساً بأن الخطاب التربوي ما انفكّ يُضيق الخناق على القضايا التي يريدون المضي بها قدماً. يفيد هؤلاء كذلك أنه ثمة تآكل حادّ في قيم

الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما ينعكس الأمر -مثلاً- على لوحات الإعلان في المدارس، وفي العمل مع المعلمين/ات، وفي المحادثات المختلفة مع مرشدين/ات ومركزين/ات اجتماعيين/ات. "مرة تلو الأخرى، نسمع من أطراف في جهاز التعليم أن الوقت قد حان للتحديث عن الواجبات وإيقاف الحديث عن الحقوق"، ويقول شرف حسّان (مدير قسم التربية في جمعية حقوق الإنسان) مضميلاً: "لكن هنالك من المعلمين من يعترفون بأهميّة التربية لحقوق الإنسان والديمقراطية، غير أنهم يمتنعون عن المشاركة في التدريبات في هذا الموضوع، لإدراكهم أنهم لن يحظوا بتقدير على الخبرة في هذه المواضيع ولا على تطبيقها في غرف التدريس". يتطرّق السيّد حسّان كذلك إلى حقيقة أن قيادة وزارة التربية والتعليم لا تُولي ما يكفي من الأهميّة لضرورة التربية على القيم الديمقراطية، ويقول: "إحدى توصيات تقرير كرمينتيسير تتطرّق إلى دور وزير التربية والتعليم في قيادة مسار التربية للديمقراطية الجوهرية، لكن موضوع الديمقراطية كان هامشيًا جدًا في نشاط وزير التربية الجماهيري، ورئيس السكرتارية التربوية، وذلك في تصريحاتهم، وفي المؤتمرات الكثيرة المُعدّة للشؤون التربوية والتي شاركوا فيها. وليس من قبيل المصادفة أن تكون المواضيع التي تُشدّد عليها قيادة وزارة التربية والتعليم هي تلك التي تحظى بانشغال مكثّف في المدارس، وأن تُدفع المواضيع المتعلقة بالتربية للديمقراطية نحو الهامش". يبدو أن المدرّسين يمتنعون عن إجراء التدريبات في مواضيع حقوق الإنسان والديمقراطية لأنهم -كما يعتقدون- لن يحظوا بالتقدير على الدراية في هذه المواضيع، ولا على تطبيقها في الصفوف.

يبدو أن بعضًا من النفور الذي يثيره الانشغال في حقوق الإنسان والديمقراطية في جهاز التعليم يتعلّق بمطابقة خاطئة بين هذه المواضيع والمواد السياسية اليسارية، فقد أُجرِيَ، على سبيل المثال، نقاش في لجنة التربية والتعليم البرلمانية حول موضوع تعليم المدنيّات في المدارس بمبادرة من "معهد الإستراتيجيات الصهيونية". وفي البيان الصحفي الذي نشرته اللجنة على ضوء النقاش، ذُكرت أقوال زفولون أورليف رئيس اللجنة حول وجود "ميول يسارية وكونية" في تدريس المدنيّات⁶.

خلق ارتباط بين الديمقراطية وموقف سياسي ما هو أمر بالغ الخطورة؛ فالديمقراطية -في جوهرها- تتضمن التعددية، وحرية التعبير، وتعددية الآراء في المجتمع، بل إن تدريس المدنيّات يبتغي إكساب الطلاب معلومات أساسية حول مصطلحات نظرية (مثل أنواع أنظمة الحكم، وسلطات الدولة)،

⁶ انظروا كذلك: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/971/311.htm>

ومبادئ (مثل فصل السلطات وعلاقات المواطن والدولة)، وكذلك حول الجانب الجوهريّ للديمقراطية، أي أهميّة حماية حقوق الإنسان. هذه المعرفة، واكتساب المهارات للتعامل مع التعقيدات ومع العضلات تشكّل قاعدة ضروريّة للعيش في المجتمع الديمقراطيّ. الربط بين هذه المواضيع والمواقف السياسيّة يجعل التربية المدنيّة موضع خلاف، وي طرح علامة استفهام مثيرة للقلق حول الحاجة إلى مثل هذه التربية.

3. الحياة المشتركة؟ هذا ليس في مدرستنا

على الرغم من أن إسرائيل هي دولة بالغة الصغر - من حيث المساحة وعدد السكّان -، فإنّها تميّز (وربّما كان هذا أكثر من غيرها من الدول) بعدد كبير من التصدّعات الاجتماعيّة والطبقيّة، وبتعدّد مجموعات الأقلّيّة - كالعرب، والحراريديم، ومهاجري العمل، واليهود من أصل أثيوبيّ، واليهود الذين قدّموا من دول الاتحاد السوفييتيّ السابق، وغيرها-. هذا الواقع المركّب يُضفي أهميّة استثنائيّة على التربية على التسامح تجاه الآخر، وعلى الحياة المشتركة، والعدالة الاجتماعيّة وحماية حقوق الأقلّيّة، كي يتمكنّ المجموع البشريّ المتنوّع الذي يعيش في إسرائيل من العيش معاً، ويتقاسم حياته على نحوٍ مشترك. على الرغم من وجود خطوات إيجابيّة في هذا الاتجاه يمكننا الإشارة إليها، لا زالت الطريق طويلة.

تجدد الإشارة في هذا المقام بعين الرضا إلى تصريحات وزير التربية والتعليم الحازمة والمؤيدة لتقبُّل الآخر والمختلف في المجتمع، على ضوء أعمال القتل التي حصلت في العام 2009 في نادي "بار-نوعار" التابع لمجتمع المثليين في تل أبيب. وصرّح ساعر، في شهر حزيران من هذا العام، في المناسبة التي نُظّمت في مركز المجتمع المثليّ في تل أبيب: "أناشد جميع الشخصيات العامّة في جميع المستويات التفوّه بأقوال واضحة، والوقوف ضدّ ظاهرة "الهوموفوبيا" ("الخوف من المثليين"). بعد مضيّ شهرين، وفي الطقس الذي أقيم بمناسبة مرور عام واحد على القتل أعلن ساعر: "نعمل في سبيل الاعتراف بالعنّف على أساس الهوموفوبيا كعنّف على أساس كراهية الآخر والمختلف. لقد وُضعت مناهج تعليميّة حول هذه المواضيع في السنة الأخيرة". في مناسبات أخرى، عبّر الوزير ساعر عن موقف لا

يقبل التأويل ضدّ العنصريّة، وذلك في سياق التمييز ضدّ طلاب من أصل أثيوبيّ، وعمل على تسوية مكانة أبناء مهاجري العمل .

هذه التصريحات، رغم أنّها شجاعة ومهمّة، ليست كافية. القضاء على جميع أنواع العنصريّة في المجتمع الإسرائيليّ يستوجب رؤية ديمقراطيّة منفتحة وشموليّة، وهذا ما لا نلاحظه اليوم في جهاز التعليم. ثمّة حاجة خاصّة لإدراك أهمّيّة احتواء الأقليّات داخل المجتمع، واحترام حقوقها، والاعتراف الحقيقيّ بحقّها في الاختلاف الثقافيّ. ينسحب الأمر بخصوصيّة على الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، إذ تحوّلت العنصريّة، والعنف، وطروحات اشتراط حقوق العرب بولائهم للدولة إلى ظواهر ذات انتشار وشرعيّة. اشتراط حقوق المواطنين العرب بالولاء هي الرسالة المركزيّة لثالث أكبر حزب في الكنيست، ألا وهو حزب "يسرائيل بيتينو" ("إسرائيل بيتنا")، الذي حظيَ بتأييد كبير في صفوف أبناء الشبيبة بشكل خاصّ .

في مطلع العام 2009، قدّم لوزيرة التربية والتعليم السابقة تقرير مهمّ حول موضوع "الحياة المشتركة بين اليهود والعرب في إسرائيل". وعرّف واضعو التقرير مصطلح "الشراكة" (الذي شكّل العمود الفقريّ للتقرير) بأنّه يشمل: المساواة بين العرب واليهود، والعلاقات الإيجابيّة المُنتصِفة، والمسؤوليّة المشتركة، والاحترام المتبادل، ومنح الشرعيّة للطرف الآخر، والعمل الدؤوب المشترك على تحقيق السلام.

وأوصى التقرير، الذي وضعته لجنة جماهيريّة على خلفيّة "شهادات حول علاقات النفور والاعتراّب بين اليهود والعرب"، أوصى باتّخاذ سلسلة من الخطوات المهمّة لإجراء عمليّة إصلاح في جهاز التعليم، بغية تعزيز التربية للحياة المشتركة بين الشعبين. وأوصى التقرير -في ما أوصى- بالتربية للحياة المشتركة ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال حتّى نهاية المرحلة الثانويّة؛ وتشجيع اللقاءات بين اليهود والعرب؛ وتدرّيس اللغة والثقافة العربيّتين في المدارس؛ وإقامة مدارس مشتركة لأبناء الشعبين؛ ودمج مدرّسين يهود في المدارس العربيّة وبالعكس.⁷

⁷ حول التقرير وتوصياته، انظروا كذلك: <http://news.ep.walla.co.il/?w=90/1433355>

في هذا المقام، نُورِدُ أن قانون التعليم الرسمي قد حدّد في أهدافه: "التعرّف على اللغة، والتاريخ، والتراث المتميّز للسكّان العرب وللمجموعات سكّانية أخرى في دولة إسرائيل، والاعتراف بالحقوق المتساوية لعموم مواطني إسرائيل".

لكن حتّى هذه اللحظة، لم تُطبّق توصيات تقرير التربية للحياة المشتركة، ولا يبدو أنّها ستطبّق في المستقبل المنظور. النشاط الذي ينفذ اليوم في جهاز التعليم لتدعيم الحياة المشتركة بين اليهود والعرب هامشيّ وجدّ سطحيّ، ولا يخلق ظروفًا مواتية لتغيير الواقع. في الواقع، يشمل التعليم المدنيّ برامج وأنشطة تعالج "التعايش"، لكن التربية للحياة المشتركة لا تتجسّد في نشاط يُقام لمرة واحدة، أو في برامج قصيرة الأمد، ومحليّة، وسطحيّة، وليست ثمّة في وزارة التربية والتعليم اليوم برامج جدّية تبغى دفع الحياة المشتركة بين اليهود والعرب إلى الأمام.

من هنا، حريّ بوزارة التربية والتعليم أن تعمل عاجلاً على تطبيق توصيات التقرير للحياة المشتركة. وفي ما عدا هذه التوصيات، تتطلّب التربية الحقيقيّة للحياة المشتركة مساراً شاملاً وطويلاً الأمد، يشمل الأمور التالية: التربية على قيم الديمقراطية الجوهرية، وحقوق الإنسان، والتسامح، وتقبّل الآخر المغاير، والتعددية، وإدانة العنصرية، والتعرّف على الآخر في كلّ ما يتعلّق بالتاريخ، واللغة، والثقافة، والاعتراف به؛ وخلق فضاء ديمقراطيّ في جهاز التربية والتعليم، ذلك الذي يتميّز بشرعيّة الاختلاف والتعددية وبالانفتاح على النقد؛ والإشراك الجوهريّ للأقلّيّة العربيّة في تحديد مضامين التعليم والتربية في الدولة بعامّة، -ولا سيّما في الوسط العربيّ (راجعوا ما سيردّ لاحقاً حول هذا الموضوع)-؛ واستثمار الموارد في تدعيم المساواة وسدّ الفجوات في التعليم.

4. ديمقراطية "حبّين زياده"؟!

قرّر بعض أعضاء لجنة التربية والتعليم البرلمانية في السنة الأخيرة الوقوف ضدّ تعليم المدنيّات في المدارس. في تشرين الثاني عام 2009، أحرّت اللجنة نقاشاً حول هذا الموضوع (راجعوا ما ورد آنفاً كذلك)، بمبادرة "معهد الإستراتيجيات الصهيونية". يتبنّى هذا المعهد موقفاً صارماً ضدّ الكثير من المضامين التي تتطرّق إليها دروس المدنيّات. ونادى بعض أعضاء اللجنة خلال النقاش -بمن فيهم

رئيس اللجنة أورليف- بتغيير تدريس المدنيّات، وذلك لأنّ مناهج التعليم القائمة تقدّس -وَفوق أفعالهم- الديمقراطية على حساب القومية اليهودية.

الادّعاء أنّ مناهج التدريس "ديمقراطي" أكثر من اللازم، و "يهودي" أقلّ من اللازم، لا يستند إلى — حقائق على أرض الواقع. قيمّ كالصهيونية واليهودية والقومية تجد لها متنفساً في الكثير من مواضيع التدريس (كالتاريخ والتوراة -على سبيل المثال)، وكذلك في أنشطة مدرسية دورية وموسمية. ما يعنيه الأمر هو أنّ البرامج المنهجية الرسمية، والبرامج غير المنهجية، والثقافة المدرسية، توظّف بغية توصيل الرواية الصهيونية والتقاليد اليهودية. بالإضافة إلى ذلك، يخلق هذا الادّعاء ازدواجية بين — القيم الديمقراطية والقيم اليهودية، لذا فهو ادّعاء مضللّ ومُضِرّ. لا يُفترض بالقيم اليهودية أن تناقض القيم الديمقراطية والكونية؛ والتناقض يتولّد عندما تُستخدم مضامين تُعرّف بأنّها "يهودية" أو "تراثية" في — سبيل ترسيخ مفهوم "مركزية العرق" الذي ينفي مكانة الآخر وحقوقه.

أُتخذت في الشهرين الماضيين مجموعة من القرارات في وزارة المعارف، تشجّع على تدريس مضامين يهودية وصهيونية. ونُشر (في صحيفة هآرتس)، في شهر أيار من هذا العام، أنّ وزارة التربية والتعليم قد بادرت لمشروع تدوين آيات من التوراة، وأوصت بأنّ يعتمر الطلاب "الكيباه" ("القبة الدينية") عند القيام بذلك، وبأنّه إذا ارتكب خطأ في النصّ فتنبغي إعادة التدوين من جديد. في شهر حزيران الفائت، عُرض للمدرّسين موضوع جديد- "ميراث وثقافة إسرائيل"، يلزم الطلاب ضمن تعلّمهم بدراسة نصوص دينية لم يُلزموا بتعلّمها في السابق. يلغي البرنامج الجديد إمكانية اختيار المدارس للنصوص التي ستدرّس ولوقعها داخل مجمل المادة التدريسية.⁸ بالإضافة إلى طلاب المدارس، نُشر في شهر شباط من هذا العام (nrg-معاريف) أنّ الحكومة قد اتّخذت قراراً يلزم كذلك الطلاب في — المعاهد العليا بالاشتراك في دروسٍ موضوعها "ميراث الشعب والمشروع الصهيوني"، ويسري القرار على جميع الطلبة، بصرف النظر عن انتمائهم الديني، ومفاهيمهم أو حتّى مجال دراستهم، وذلك بغية التجنّد من أجل "ترميم وتعزيز أسس الميراث القومي".

من الشرعيّ أن يشمل مناهج التدريس موضوعات قومية يهودية مثل تاريخ شعب إسرائيل والتوراة، لكن يبدو أنّ النظرة تجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان هي أنّها مادّة يجب تمريرها في إطار موضوع واحد، لا كمادّة تتجنّد من أجلها الوزارة بأكملها؛ هذا مقابل التفضيل المطلق والتشجيع النشط

⁸ انظروا كذلك [خبراً على موقع walla](http://www.walla.com)

الذي يحظى به تدريس القومية واليهودية. ومثل القيم الأخرى التي ترتقي وزارة التربية والتعليم دفعها قُدماً، إنَّ الديمقراطية وحقوق الإنسان من الجدير أن يُعبّر عنهما بطرق عديدة ومتنوعة داخل جهاز التعليم، كجزء عضويّ من جميع الموضوعات التعليميّة، وكذلك في التعليم اللا-منهجيّ، وفي الثقافة المدرسيّة. من المهمّ كذلك التطرّق للمفهوم الإشكالي الذي تشكّل بحسبه التربية لحقوق الإنسان نقيضاً لقيم أخرى مثل اليهودية والتقاليد. من المهمّ التطرق لهذه المسألة المركّبة، والمبادرة لنقاشات مفتوحة في المدارس حول العلاقة بين الانتماء والهوية المحليّة، وبين احترام القيم الكونيّة لحقوق الإنسان.

5. لاستقبال القائد العسكريّ ينتقل الطلاب إلى حالة "استعدّ"

منذ قيام الدولة، للثقافة العسكريّة حضور في الحيز العام الإسرائيليّ، بما في ذلك جهاز التعليم. هذا الحضور علنيّ هو وخفيّ في مناهج التدريس، وفي الأعياد، وفي الطقوس، والرموز، وفي الحضور الملموس لرجال الجيش في الغرف التدريسيّة. على الرغم من ذلك، نشهد في الفترة الأخيرة موجة من المبادرات من قبل وزارة التربية والتعليم، تُشكّل تصعيداً كبيراً في تعزيز القيم العسكريّة في المدارس، وفي صفوف أبناء الشبيبة. ما يزيد القلق أكثر هو أنّ هذا المسار يأخذ مجراه دون نقاش جماهيريّ وعلنيّ عميق حول جوهر المشاريع وأهدافها وإسقاطاتها على التعليم والمجتمع والديمقراطية في إسرائيل.

في السنة الأخيرة، بادرت وزارة التربية والتعليم - بالتعاون مع جيش الدفاع الإسرائيليّ - إلى تنفيذ برنامج يتغيّج تعزيز الحافز للخدمة في الجيش في صفوف طلاب المدارس الثانويّة. في شهر تشرين الثاني عام 2009، أُجريّ في لجنة التربية والتعليم البرلمانيّة نقاش حول موضوع "تشجيع التجنيد لجيش الدفاع الإسرائيليّ داخل المؤسسات التربويّة"؛ وقد أعلن وزير التربية والتعليم ما يلي: "سنبذل جهداً مركّزاً في المدارس التي تتدنى فيها نسبّ التجنيد للجيش، وسنبذل فيها قصارى الجهد لتشجيع الانخراط في جيش الدفاع الإسرائيليّ". في مطلع العام 2010، بدأ البرنامج يعمل في مئات المدارس في البلاد، ويرسل في إطاره مئات الضباط والجنود إلى المؤسسات التعليميّة كي يلتقوا بالمدرّسين

والأهالي، وتجنيدهم لنشاطٍ جوهره زيادة نسب التجنيد، مع التشديد على الوحدات القتالية. من أجزاء البرنامج المهمة نية نشر نسب التجنيد، ومكافأة المدارس التي تسجل في صفوف خريجيها نسب تجنيدٍ عاليةً جدًا .

يتجسّد التصعيد في تعزيز قيم العسكرة في المدارس -في ما يتجسّد- في ردود فعل جهاز التعليم ضدّ المديرين الذين يعارضون هذه البرامج ويتقدّمونها. هذا ما حصل مع زئيف دغاني (مدير مدرسة "غيمناسيا هرتسليا") الذي أعلن أنّه سيرفض المشاركة في برنامج الوزارة الذي يجري بحسبه إدخال ضباط جيش الدفاع الإسرائيليّ إلى المدرسة. وقال دغاني إنّ "فكرة أن يقوم الجيش بتربية المعلّمين - ما هي إلاّ تشكيكٍ خطير في ما يقوم به هؤلاء [المعلّمون]. لست ضدّ الجيش، لكنّي ضدّ تشويه حدود الأشياء، وهو ما يحصل حين يأتي الضباط ليعلموا المدرّسين كيف يدرّسون". وقال دغاني إنّّه يتلقّى رسائل تهديد منذ رفضه هذا، ودُعي لحضور جلسة لجنة التربية والتعليم في الكنيست التي ناقشت موضوع "حدود حرّية التعبير للعاملين في حقل التربية والتعليم".

إذا مُكّن جنود جيش الدفاع من الدخول إلى المدارس الثانوية، فمن اللائق أن ينكشف الطلّاب -في المقابل- إلى آراء مغايرة، وأن يحظوا بنقاش ناقد ومركّب، ومتعدّد الأوجه في- موضوع الجيش والتجنيد. على الرغم من ذلك، منعت وزارة التربية والتعليم هذا العام مشاركة عضوات منظمّة "بروفيل جديد" (التي تعارض عسكرة جهاز التعليم، وتدعو إلى خدمة مدنيّة بديلة) في- الندوات والمناظرات التي تدور في المدارس. على هذا النحو تُمكن الوزارة مندوبي جيش الدفاع الإسرائيليّ من دخول المدارس من الباب الواسع، لكنّها تمنع الطلّاب من الاستماع والتعرّف على مواقف وآراء مختلفة تنتقد القيم العسكرية.

يمكن العثور هذا العام على مثال لمحاولة ترسيخ وتعميق القيم العسكرية في جهاز التربية والتعليم في- مدرسة "ألون" في مدينة رمات هشارون حيث رفضت الإدارة هناك إتاحة المجال لـ "منتدى العائلات الثاكلة" (وهي منظمّة إسرائيلية فلسطينيّة تعمل على تدعيم التفاهم بين الشعوب) لإجراء نشاط في المدرسة. قال بعض الطلبة هناك إنّ الرفض ينبع من خوف المدرسة من أنّ نشاطاً كهذا قد يمسّ بنسب تجنيد الخريجين لجيش الدفاع الإسرائيليّ.

الخدمة العسكرية في إسرائيل إلزام أو اضطرار ولّدته الظروفُ الأمنيّة التي تهيأها الدولة. لا خلاف في ذلك. لكن على وزير التربية والتعليم أن يقلق من تصاعد شعبيّة العنصريّة والعنف وخطاب عدم التسامح في صفوف أبناء الشبيبة، قلقاً لا يقلّ عن قلقه على مشكلة التجنيد لجيش الدفاع الإسرائيليّ. هذه الظواهر ليست أقلّ خطراً من أيّ تهديد آخر. يُمكن لجيش الدفاع الإسرائيليّ أن يعمل على تهينة أبناء الشبيبة للجيش، وتأهيل الجنود من خلال أطر عدّة أخرى تقع خارج جهاز التعليم؛ وحرّيّ بجهاز التعليم في الدولة الديمقراطيّة أن يربّي على التسامح، والاستعداد للتحوار مع من يعبرون عن مواقف أخرى، وعلى التعدديّة، والتفكير النقديّ، والاعتراف بقيم المساواة والحرّيّة، كي يخرّج من بين ظهرانيه أناساً يفكّرون، ويكثرون، ويلتزمون بحقوق الإنسان والديمقراطيّة.

6. بدون النكبة

20% من مواطني الدولة، وأكثر من ذلك من تلاميذها، هم عرب. بالنسبة لهؤلاء، يرتبط استقلال دولة إسرائيل ارتباطاً غير قابل للفصم بمصيبة الشعب الفلسطينيّ، ألا وهي النكبة. الكثير من الحقائق ذات الصلة بأحداث حصلت في البلاد في العام 1948 تشكّل -منذ سنين عديدة- مصدر جدل بين المؤرّخين وغيرهم، وثمة بطبيعة الحال تأويلات تعرض روايتين أساسيتين: رواية فلسطينيّة وأخرى إسرائيليّة. لكن، كيفما كان الأمر، لا يمكن إنكار الحقيقة التي مفادها أنّ حكاية النكبة تشكّل جزءاً مركزياً من كينونة جزء كبير من سكّان الدولة، كحدث صادم، ومؤسس ومبلور.

في العامين الأخيرين، تشنّ حكومة إسرائيل حرباً على النكبة. "الأمر الأوّل الذي سنفعله هو إخراج النكبة"، هذا ما صرّح به بنيامين نتياهو قبل افتتاح السنة الدراسيّة في العام 2008، عند تطرّقه إلى مناهج التدريس. في شهر أيار من العام 2009، أيّدت الحكومة إدخال تعديل قانون يوم الاستقلال، الذي عُرف باسم "قانون النكبة". وبحسب الصيغة التي صودق عليها في القراءة التمهيديّة، سيُحظر على الأجسام التي تحصل على دعم من الدولة تمويلُ نشاطٍ يُحيي ذكرى النكبة. قُبيل افتتاح السنة الدراسيّة الحاليّة، قرّر وزير التربية والتعليم، غدعون ساعر، إخراج أيّ ذكر لأحداث النكبة من

كتب التدريس في الوسط العربيّ. أمّا بالنسبة لأحد كتب التدريس في مادة التاريخ المُعدّ للطلاب اليهود، والذي يعرض الروايتين الواحدة إلى جانب الأخرى، فقد تقرر إخضاعه للفحص المُجدد.

في هذه الحالة، كما في حالات أخرى، تُرافق الخطوات الرسمية أجواءً من التخويف ونزع الشرعية عن كلّ من تُسوّل له نفسه معالجة موضوع النكبة، وإن كان ذلك على مستوى التعرّف التاريخيّ على الرواية الفلسطينية. هكذا، على سبيل المثال، بعد أن أمرت وزارة التربية والتعليم مديري موقع "العامل المشترك" التابع لـ "مطاح" بإزالة رمز الوزارة، وبضغط من أطراف يمينية، تقرر -استناداً إلى ما نُشر في الإعلام (صحيفة هآرتس)- شطب موادّ تعالج موضوع اللاجئين الفلسطينيين من موقع آخر يتبع لـ "مطاح".

يحمل حظر إحياء ذكرى النكبة دلالات خطيرة، إذ يتوافر للمواطنين الفلسطينيين، بمن فيهم الطلاب، حقّ تعلم تاريخهم، والتعبير عن هويتهم وذاكرتهم الجمعية. لا يهدّد إحياء ذكرى النكبة أمن دولة إسرائيل ولا أمن سكّانها، إنّما يعبر عن حقّ أساسيّ ومشروع لكلّ فرد أو مجموعة أو شعب بالتعبير عن ألمه حيال ما يبدو له مصيبةً. بالنسبة للمواطنين العرب، تشكّل هذه الخطوات عدم اعتراف رسمياً، وإلغاءً لروايتهم التأسيسية، الأمر الذي يزيد من ابتعادهم عن أحاسيس الانتماء إلى الدولة التي يعيشون فيها. أمّا بالنسبة للطلبة اليهود، فإنّ هذه القرارات تمثّل نقياً للآخر، وتحرمهم من التعرّف على حكاية الشعب الفلسطينيّ. يشكّل هذا الأمر بالنسبة لنا جميعاً - عرباً ويهود - مساساً بإمكانية التفاهم المتبادل والتعارف والتعايش. تجدر الإشارة، في هذا المقام، أنّ ثمة دراسات أولية تُظهر أنّ لدى أبناء الشبيبة اليهود القدرة على التعامل مع الروايتين التاريخيتين واحتوائهما، بالإضافة إلى الحافز القويّ للتعرف على الآخر.⁹

في السنوات الأخيرة، تتعالى أصوات في صفوف الجمهور العربيّ في إسرائيل مطالبةً بإقامة سكرتارية تربوية منفصلة للتعليم العربيّ، من خلال الاعتراف بكون المواطنين العرب أقليةً قوميةً وثقافيةً،¹⁰ وذلك على غرار التعليم الحارديّ والتعليم الرسميّ المتدينّ، حيث يُعبر عن الحقّ في درجة معينة من

⁹ انظروا: نوغا عيني- ألداف ودان بار- أون (رحمه الله)، فروق في فهم الرواية الإسرائيلية والرواية الفلسطينية من العام 1948 في صفوف أبناء شبيبة يهود إسرائيليين- التعامل مع دراسة تاريخ ثنائيّ الرواية (سيُشر لاحقاً في الدورية "جيوغيم بّخينو" ("مراجعات تربوية"). وكذلك: نوغا عيني- ألداف، تعلم رواية الآخر التاريخية- ردود فعل أبناء شبيبة يهود إسرائيليين على الروايتين التاريخيتين- الإسرائيلية والفلسطينية- من العام 1948. وظيفة إتمام للحصول على الماجستير، قسم علم النفس، جامعة بن غوريون، 2008.

¹⁰ انظروا أوراق مواقف قُدّمت في إطار مشروع "الشرح اليهودي- العربي" في المعهد الإسرائيليّ للديمقراطية: خالد أبو عصبية، [إقامة مديرية مستقلة لجهاز التعليم العرب في إسرائيل؛ هالة إسبويلي، استقلالية ثقافية للتعليم العربيّ.](#)

الاستقلالية في تحديد مضامين التعليم لقطاعات معيّنة. وقد نوقش هذا الأمر في لجنة التربية والتعليم البرلمانية في مطلع العام 2008. وفي البيان الصحفي الذي أصدرته اللجنة على ضوء النقاش، قال عضو الكنيست الحاخام ملكيئور (رئيس اللجنة آنذاك): "ثمّة إحساس بأنّ تيارات مختلفة تحصل على مزيد من الاستقلالية، إلى أن يصل الأمر إلى العرب. إذ عندما يصلون إليهم، يقول المتنفّذون في الوزارة: "هذا هو الحدّ، على التعليم أن يكون رسمياً وموحّداً. أعتقد بضرورة منح تجسيد بنيويّ للرغبة الكبيرة لدى الجمهور العربيّ بالتعبير عن هويّة خاصّة به، وبلورتها". كان من المفترض بالالتزام بقيم المساواة واحترام الأقلّيّة أن يُفضّيا إلى أن تُجري وزارة التربية والتعليم عملية فحص حقيقيّة لمكانة التعليم العربيّ، وللمساواة الجوهرية للطلاب العرب في إسرائيل.

7. انتهاك الحرّية الأكاديميّة وحرّية التعبير في المدارس والمؤسّسات الأكاديميّة

يعتمد العمل الأكاديميّ، الذي يشمل الدراسة والتعليم والكتابة والبحث، على الحرّية الأكاديميّة، وعلى حرّية التفكير والتدريس، والتعبير عن أفكار مختلفة، وإن كانت تلك غير شعبيّة ألبتّة. لا يمكن للمؤسّسات الأكاديميّة أن تبقى قائمة في غياب هذه الظروف، وبدونها لن يتوافر التفكير الحرّ، ولن تكون هنالك علوم وفلسفة ولا جوائز نوبل. جوهر البحث الأكاديميّ، وجوهر السبيل للتطوّر العلميّ هو التشكيك والاعتراض على الفرضيّات الأساسيّة؛ لذا تلقى الأفكار العلميّة التحديّة - في الكثير من الحالات - معارضة وانتقادات، ولهذا السبب بالذات يجب منحها فرصة للتعبير.

يعبّر أفراد المؤسّسات الأكاديميّة دائماً وأبداً عن أفكار لم يستسغها الكثيرون، إلاّ أنّ الحرّية الأكاديميّة للمحاضرين والمريّين تعاني في السنة الأخيرة هجوماً شديداً من قبل أصحاب وظائف جماهيرية، ومنظّمات سياسيّة.

في شهر آب عام 2009، نشر الدكتور نيف غوردون (رئيس قسم العلوم السياسيّة في جامعة بن غوريون) مقالاً في صحيفة لوس أنجلس تايمز، دعا فيه المجتمع الدوليّ إلى فرض مقاطعة على إسرائيل بغية الضغط عليها كي تنهي الاحتلال، وهو موقف يؤيّد آخرون في المؤسّسات الأكاديميّة. توجّه

قنصل إسرائيل العامّ في لوس أنجلوس، احتجاجاً على المقال، برسالة لاذعة؛ وانضمت الجامعة إلى — الاستنكار مدعيةً أنّ الدكتور غوردون قد تخطى حدود حرّيته الأكاديمية.

وكانّ ما حدث للدكتور غوردون شكّل إشارة البدء لشنّ هجمات شرسة على حرّية تعبير الشخصيات التربوية بصورة خاصّة، والشخصيات الأكاديمية بصورة عامّة. وقد شنّ الوزير موشيه (بوغني) يعلون هجوماً على الشخصيات الأكاديمية التي عبّرت عن مواقف لا تلائم أفكاره، واتّهمها بأنّها تجنّدت للمعركة ضدّ دولة إسرائيل. وزير التربية والتعليم انضمّ هو كذلك إلى جوقة المهاجمين، وأعلن أنّه سيتّخذ إجراءات ضدّ المحاضرين الذين يدعون لفرض مقاطعة أكاديمية على إسرائيل، وفي معرض ردّهم قام 542 محاضراً بنشر عريضة في شهر حزيران من هذا العام، فيها يجذّرون وزير التربية والتعليم من المساس بحريّتهم وحرّية زملائهم الأكاديمية. وجاء في العريضة: "حرّيٌّ بجهاز التعليم العالي الإسرائيليّ، كي يكون نوعياً وصالحاً، أن يُعبّر داخله كذلك عن أفكار لا يستسيغها الجميع، وأن تُسمّع داخله انتقادات اجتماعية وسياسية، وأن يُجرى فيه بحثٌ وتعليمٌ نقديّان، إلى حدّ أن يشكّلا مصدراً للاختلاف. لكن يبدو أنّ وزير التربية والتعليم لم يقتنع بالأمر.

بعد أن تغلّغت ثقافة الإسكات في صفوف الوزراء وأعضاء الكنيست، أتى دور المؤسسات الأكاديمية ذاتها. فقد نشرت أسبوعية "هاعير"¹¹ في كانون الأوّل عام 2009، تقريراً جرى فيه عرض لمنظمة Israel academia monitor التي تقدّم كلّ عام لمجالس أمناء الجامعات المختلفة تقريراً يوثّق نشاط "شخصيات أكاديمية تريد تحطيم دولة إسرائيل" - كما وصفت هؤلاء محرّرة موقع المنظمة - "أكاديميون يدعون في مؤتمرات في العالم إلى مقاطعة إسرائيل، أو أكاديميون يتعاونون مع منظمات مؤيدة للعرب، مثل عدالة وبتسيلم". وتحدّثت شخصيات أكاديمية أجرت معها الصحيفة مقابلات عن مناخ من الملاحقة والإسكات.

في نهاية العام 2009، طلبت النيابة العامّة من د. دافيد بقاعي أن يتراجع عن أقوال نُسبت إليه وفيها تحريض على العرب، وأن يوقّع على تصريح يلتزم فيه بعدم تكرار مثل هذه الأقوال مستقبلاً، على الرغم من أنّه ينكر تفوّهه بمثل هذه الأقوال، وأنّه لم يثبت أبداً أنّه تفوّه بها. في حدث آخر، سارعت جامعة بن غوريون في النقب إلى فصل محاضر عبّر عن موقف مُعادٍ للوطنيّين. وعلى الرغم من أقواله المؤذية، وقفت جمعية حقوق المواطن إلى جانب المحاضر وادّعت أنّ الحرّية الأكاديمية تعني —

¹¹ شاي غرينبرغ ونيطاع أحيطوف، مكروهون، هاعير، 11.12.2009.

- في ما تعني - الحرّية في التعبير على نحو استفزازي، وبخاصّة طالما بقي الحديث يدور عن التعبير عن الرأي. في مقدور لجنة التدريس أن تطلب من المحاضر أن يوضّح أنّ الحديث يدور عن رأيه الشخصي، ومن الواضح أنّ من واجبها الاهتمام بالأّ يضلّل المحاضر الطلاب في كلّ ما يتعلّق بالمفاهيم البحثية والأخلاقيّة القائمة، لكنّ فصل المحاضر أمر مرفوض.

وصلت الهجمة على الحرّية الأكاديميّة إلى لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست. فعلى ضوء تقرير أُعدّ في حركة "إم تيرتسو"، أخرجت اللجنة نقاشاً حول موضوع "إقصاء آراء صهيونيّة في - المؤسسات الأكاديميّة". وقد مُنح أعضاء الحركة منصّة واسعة خلال النقاش، بينما لم يُمنح من رغب في التعبير عن موقف مغاير فرصة للقيام بذلك تقريباً، ولم يتمكّن المشاركون من قراءة التقرير قبل التمتاع اللجنة. خلال النقاش، هاجم المتحدّثون المضامين التي تُدرّس في مؤسّسات التعليم العالي، وطُرحت فكرة تعزيز الرقابة على المحاضرين. واستمرّراً للتقرير والنقاش في اللجنة، أعلن وزير التربية والتعليم أنّه سيُجري فحصاً لشكاوى الحركة حول آراء المحاضرين وحول مضامين التدريس.

في الفترة القريبة، يعتمزم معهد الإستراتيجيّة الصهيونيّة (الذي هاجم تدريس المدنيّات في المدارس كما أوردنا آنفاً) نشرَ تقرير يدّعي وجود "انحراف نحو الفكر الما بعد - صهيونيّ في أقسام علم الاجتماع في جامعات البلاد. في هذه المرّة كذلك، لا تُفحص المضامين التي تُدرّس في - الجامعات بمعايير أكاديميّة¹² - كجودة البحث ودرجة التجديد فيه وأصالته، على سبيل المثال -، بل بحسب معايير سياسيّة، إذ تحاول منظمّة تحمل أجندهً سياسيّة واضحة المساس بحريّة الباحثين الأكاديميّة - الباحثين الذين لا تتماشى مفاهيمهم مع تلك التي تحاول هذه المنظمّة تدعيمها.

بلغت الهجمة على الحرّية الأكاديميّة ذروتها في التهديد الذي وجهته حركة "إم تيرتسو" إلى - رئيسة جامعة بن غوريون، والذي مُفادُه أنّ الحركة ستعمل على إيقاف التبرّعات للجامعة إذا لم يقوّم "الانحراف المناهض للصهيونيّة" في تركيبة الكادر التعليمي، وفي برنامج التعليم في قسم السياسة والحكم في الجامعة. لم تفزع رئيسة الجامعة من التهديدات، وسارع رؤساء مؤسّسات التعليم العالي بالوقوف إلى جانبها. المحاولة الفظة لحركة "إم تيرتسو" لتطويع مضامين أكاديميّة لصالح أجندهً سياسيّة محاولة تقضّ المضجع شديداً على ضوء العلاقات المحتملة لهذه الحركة مع المؤسّسة الحاكمة. وقد

¹² راجعوا على سبيل المثال [مقالة](#) بقلم غاي غروسمان ورامي كابلان على موقع صحيفة هآرتس الإلكتروني، والذي ينطرق لتقرير "إم تيرتسو"

كشف موقع "كلكاليس" أن التمويل الأساسي لهذه الحركة يصل من خلال الوكالة اليهودية. وتحدثت رئيس جامعة تل أبيب (صحيفة هآرتس) "عن الباب المفتوح أمام أفراد الحركة في — أروقة المستوى السياسي في إسرائيل".

حرية تعبير الطلاب الجامعيين هي كذلك كانت عرضة للانتهاك. ففي إحدى القضايا، ألغت إدارة جامعة حيفا، بدعم من منظمة الطلاب العامة، إجراء مظاهرات بادر إليها بعض الطلبة بمناسبة مرور عام على عملية الرصاص المصبوب العسكرية. في حالة مماثلة، وهي كذلك في جامعة حيفا، حظرت الجامعة إجراء مظاهرات احتجاجية على أحداث الأسطول التركي الذي كان متوجهاً إلى غزة. وفي — قضية أخرى، ووجه انتقاد ضد جامعة تل أبيب (nrg - معاريف) ملخصه أنها منعت مراسل محطة يهودا وشومرون المحلية من تغطية مؤتمر عقده حول النكبة.

في لقاء عقد في الفترة الأخيرة مع منظمات لحقوق الإنسان، وجمعية حقوق المواطن من بينها، ووجه بعض طلبة جامعة حيفا العرب لوماً ضد سياسة الجامعة تجاه النشاطات السياسية والاجتماعية التي يبادرون لإجرائها؛ إذ ادعى هؤلاء أنهم لا يحصلون في غالبية الحالات على تصريح للنشاطات (وإن جرى الحديث عن مظاهرات أو محاضرة أو توزيع منشور وما شابه)، وتلغى في اللحظة الأخيرة تصاريح مُنحت سلفاً، بذرائع غير معقولة (هذا إن قُدمت الذرائع أصلاً). ويدعي الطلاب كذلك أن المظاهرات تُفترق بالقوة في بعض الأحيان، ويُستدعى الطلبة المنظمون للمثول أمام لجنة الطاعة. وتدعي جامعة حيفا، في ردّها على رسائل مركز عدالة حول حرية التعبير للطلاب، أن النشاط الجماهيري يشكّل هدفاً ثانوياً مقابل أهدافها الأساسية التي تتجسد في التدريس والبحث، وأنها تتيح إجراء نشاطات عامة متنوعة في داخلها بحسب القانون وأنظمة الجامعة.

في شهر حزيران الأخير، طُرحت حرية تعبير المعلمين في المدارس في جلسة للجنة التربية والتعليم. وقد دُعي إلى حضور هذه الجلسة التي عالجت موضوع "حدود حرية التعبير لرجال التربية" كلٌّ من الدكتور "زئيف دغاني" (مدير مدرسة "جيمناسيا هرتسليا") الذي وجه انتقادات على إدخال الضباط للمدارس في إطار برنامج لتشجيع التجنيد لوحدات قتالية، و "رام كوهين" (مدير مدرسة عيروي "أ" في تل أبيب) الذي تحدث مع طلابه حول الاحتلال. كذلك ووجه مسؤولون كبار في وزارة التربية والتعليم انتقادات إلى كوهين، وجرّت دعوته لجلسة استفسار. حرية التعبير في المؤسسات التربوية

هي مسألة مهمّة وتستحقّ المداولة والمناقشة والبحث، لكن استدعاء المديرين (لا سواهما) إلى اللجنة يثير التحوّف من أنّ في الأمر محاولةً لنزع الشرعية عن مواقف سياسيّة واجتماعيّة معيّنة. هكذا، على سبيل المثال، يبدو أنّ اللجنة لا تجد أيّ مشكلة في "إحياء يوم غوش قطيف" في المدارس الذي يوفر منصّة لمواقف سياسيّة واضحة بمصادقة من وزارة التربية والتعليم.

من مجمل هذه الأحداث التي عُرضت أعلاه، تُشتم رائحة الإسكات والانتهاك الخطير لحرية المعلّمين— والمحاضرين الأكاديميّة، وهي التي تشكّل شرطاً ضرورياً للتعليم العالي في الدول الديمقراطيّة. وبحسب ما نُشر في وسائل الإعلام (صحيفة هآرتس)، حتّى في وزارة التربية والتعليم طُرح -في- الفترة الأخيرة- موقفٌ مفادُهُ أنّه " ليس ثمّة اليوم استعداد للإصغاء لآراء لا تتساوق مع الموقف الرسمي " ، وأنّه "ثمّة موظفون يخشون التعبير عن موقفهم المهنيّ ويخنعون لتعليمات المسؤولين الكبار في الوزارة بهدف البقاء. "

في آذار من هذا العام، كان وزير التربية ساعر المتحدّث الرئيسيّ في مؤتمر حركة " إم ترّتسو " -وهو جسم يعترض على نحو غير ديمقراطيّ على شرعيّة أيّ موقف يختلف عن الرواية الصهيونيّة المعيّنة التي يدعمها-. وقال الوزير للمشاركين في المؤتمر: "أتمنّى عاليًا هذا النشاط، وأعتقد أنّ الأمر (منضافًا إلى نشاط مجموعات أخرى في صفوف الشبّان الصغار) هو مبعثٌ لأمل كبير [...] هذا الأمر مطلوب في جامعاتنا أكثر من أيّ وقت مضى".

من حقّ وزير التربية والتعليم (بل من واجبه) -كسياسيّ- أن يُسمع آراءه. ومع ذلك، فالدعم الجارف الذي يمنحه لجسم مثل "إم ترّتسو" الذي أعلن الحرب -في الفترة الأخيرة- على منظمات حقوق الإنسان، ويحاول بصورة منهجيّة نزع الشرعية عنها، يتناقض تناقضًا مطلقًا مع قيم التعدديّة وتعدّد الآراء وحرية التعبير.

8. توصيات جمعية حقوق المواطن في موضوع التربية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

على وزارة التربية والتعليم التوقف عن تجاهل التراجع الحاصل في القيم الديمقراطية في المجتمع بعامّة، ولا سيّما في صفوف أبناء الشبيبة. ينبغي ترسيخ هذه القيم في جهاز التعليم على مستوياته المختلفة، كي تتغلغل في مناهج التدريس في جميع المواضيع، وكي ينظر كلّ معلّم في إسرائيل لنفسه كمـربّ للديمقراطية. بغية تحقيق هذا الأمر، ينبغي وضع خطة واسعة وشاملة لتعزيز القيم الديمقراطية، ومنح الموضوع أفضلية أساسية، بما في ذلك زيادة حجم الميزانيات المُعدّة للتربية الديمقراطية، وفي إمكان هذه الخطة قلب التوجّهات المقلقة التي طرحت في هذا الفصل. ونخصّ بالذكر ما يلي:

- على وزارة التربية والتعليم ومن يقفون في رأسها تبني المفهوم الديمقراطي الذي يقترحه تقرير كريميتسير. تجب مواصلة تطبيق توصيات هذا التقرير، لا في مجال حجم ساعات التعليم فحسب، بل -وفي أساس ذلك- في كلّ ما يتعلّق بالمضامين (الديمقراطية الجوهرية، الروح النقدية، والنشاط الجماهيري)، وطرائق التعلّم، وفي مجال الثقافة المدرسية وحصّة التربية. ينبغي بناء مناهج تعليمية في المجالات المختلفة (لا في المديّيات فحسب) على نحوٍ يطورّ التربية للقيم الديمقراطية، ويدربّ معلّمي المواضيع المختلفة للتربية على هذه القيم.
- على وزير التربية والتعليم وكبار المسؤولين في وزارته الوقوفُ إلى جانب التربية للديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال الإحجام عن نشاطات وتصريحات تنتهك مشروعية التربية النقدية، والتربية ذات النزعة الإنسانية، والديمقراطية. ثمّة ضرورة لخلق مناخ يشجّع المدارس والتربويين على التجنّد في سبيل هذا الموضوع.
- من الحريّ بوزارة التربية والتعليم وضع التربية للحياة المشتركة غايةً مركزيةً لجهاز التعليم في إسرائيل، والعمل بحثيثة على تطبيق توصيات تقرير الحياة المشتركة. ينبغي تطوير التربية للتسامح وتقبّل الآخر المختلف، والتعدّدية، واستنكار العنصرية، وكذلك تدعيم التعرّف على الآخر في كلّ ما يتعلّق بالتاريخ واللغة والثقافة والاعتراف به.

• تتطلّب التربية للديمقراطية - في ما تتطلّب - ديمقراطية التربية، أي تذويت وتطبيق قيم الديمقراطية في جهاز التعليم على نحو عمليّ: خلق بيئة ديمقراطية، وتعدديّة، ومدنيّة في المدارس، كي يتمكّن الطلاب من خوض تجربة السلوك الديمقراطيّ على نحو يوميّ واعتياديّ؛ إضفاء الشرعية على الاختلاف، والتعدديّة والمفاهيم الحياتيّة المختلفة؛ الانفتاح على النقد؛ وتوفير مزيد من حريّة التعبير للمريّين؛ وإجراء نقاشات مفتوحة في المدارس حول قضايا تقع على جدول الأعمال العامّ، وتشكّل مثار خلاف بين الجماهير.

• ينبغي تخصيص حيّز مهمّ للتربية للديمقراطية وحقوق الإنسان في تأهيل المعلمين في إسرائيل، من مرحلة رياض الأطفال حتّى المرحلة الثانويّة. بالإضافة إلى ذلك، ثمّة أهميّة لبناء مساق مرافقة واستكمالات، وتطوير أدوات تربويّة تُمكن التربويّين من معالجة مظاهر العنصريّة والكراهية في المجتمع، والتراجع في القيم الديمقراطيّة، وتشجّعهم على تحقيق أدوارهم كمريّين لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

• تجب المحافظة على استقلاليّة المؤسسات الأكاديميّة، والتحقّق من عدم إتاحة المجال لأيّ جسم سياسيّ من ممارسة التهيب على رؤسائها وانتهاك حريّة تعبير المحاضرين والباحثين. ينبغي لوزير التربية والتعليم الذي يشغل (بحكم وظيفته - أنّه وزير) منصب رئيس مجلس التعليم العالي، أن يتجنّد بصورة حازمة وواضحة للدفاع عن قيم التعدديّة والحريّة الأكاديميّة.